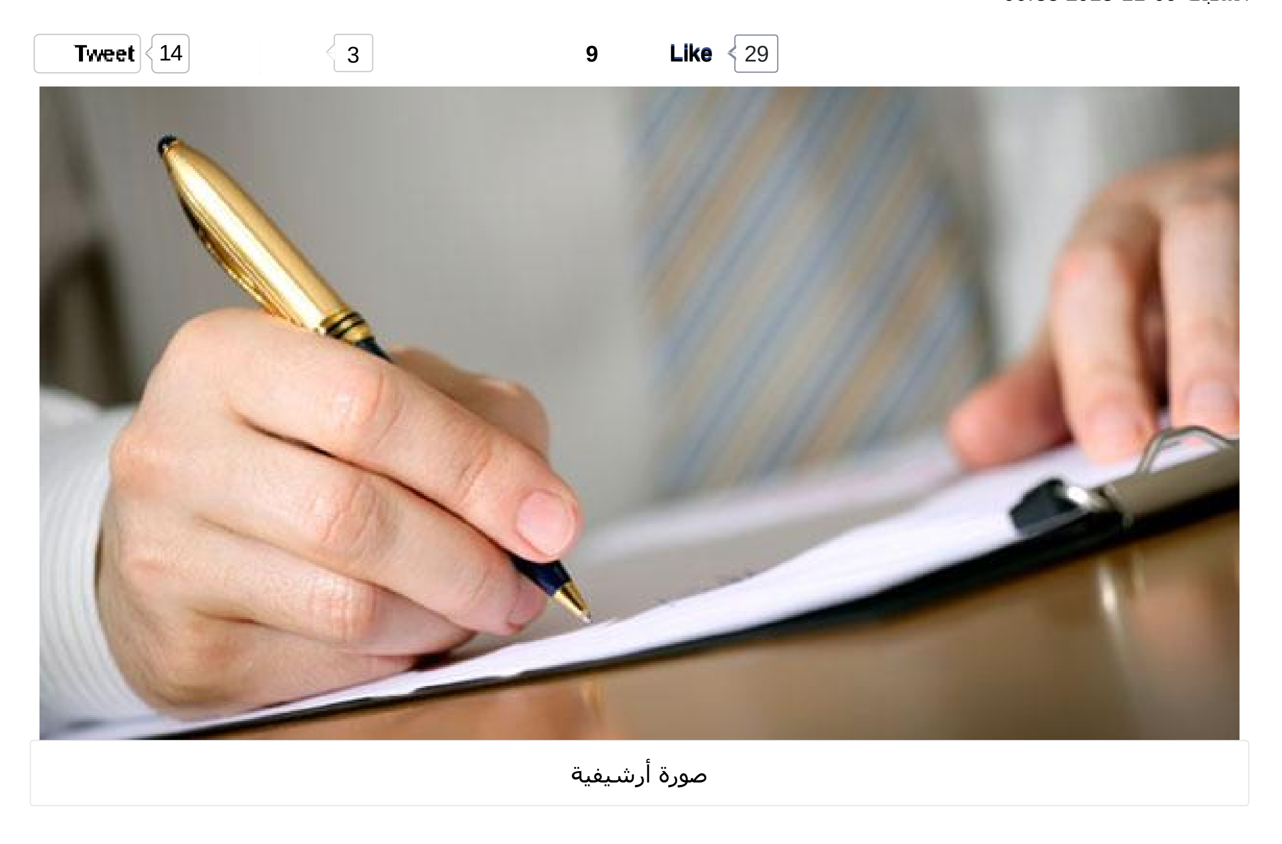


محمد خطاب يكتب: الجودة الابن الضال لوزارة التربية والتعليم

السبت 09-11-2013 00:33



صورة أرشيفية

لا شيء مكتمل فى بلدنا بل كل شيء يبدأ ولا يكتمل وعلى رأس تلك الأمور الجودة والاعتماد المدرسى الذى تصر الوزارة على جعله جهدا وطاقة مهدرة من أبناء المؤسسة التعليمية، الجودة لا يجب أن تكون ورقية فقط، هناك انفصام تام بين التربية والتعليم والهيئة وتهمل المديريات والإدارات التعليمية كل ما يخص الجودة، حتى أنها تصدر التنقلات بمعزل عن قرارت الوزارة التى تقول إنه يحظر نقل معلمى مدرسة حاصلة على الجودة إلا بعد مرور 5 سنوات ولا ينقل معلم إلا من مدرسة جودة لمدرسة أخرى مثلها، لأن من يحصل على الجودة المؤسسة ككل لا المبنى المدرسى فقط، ليس هذا فقط بل إن وكلاء الوزارة فى مختلف المحافظات لا يعلمون شيئا عن المدارس الحاصلة على

الجودة ولا يهتمون بها، وهو ما يؤكد أن الجودة تعامل معاملة ابن لقيط الكل ينكر نسبه لها وبهذا الصدد قررت إعادة نشر تقرير الأستاذ / صبرى كامل أبو رقية عضو مكتب الجودة بالوزارة وهو تقرير ينم عن وعى وحب لتطوير التعليم الجاد لا الورقى وهو ما تهمله الوزارة وتحتكره الهيئة القومية للاعتماد.

التقرير :

أولا: الهيئة بين الأمس واليوم:

- اللامركزية والهيئة القومية للاعتماد والجودة بعد صدور القانون 82 لسنة 2006 بإنشاء الهيئة القومية للاعتماد التربوى والجودة لتكون أحد أجنحة التطوير والجودة فى منظومة التعليم المصرى وبداية العمل الفعلى لدور المنوط بها

- لا يوجد تنسيق بين الهيئة القومية للجودة والاعتماد ووزارة التعليم "بل يوجد تباعد وعناد ومكابرة من قبل الهيئة القومية"

- إن الهيئة لا تخضع للمساءلة تابعة لرئيس الوزراء ولا المحاسبية "فوق القانون" كان ذلك فى الماضى فى عصر الفساد إما الآن فنحن فى دولة القانون والكل يخضع للمساءلة والمحاسبية فماذا تم ؟

- إن هدف الهيئة هى كيفية جمع الأموال بشتى الطرق "أين ذهبت؟"

- المراجعون فى الهيئة محاسبين - محامين - صحفيين - دون عمل - يعمل فى القطاع الخاص "من خارج المعلمين وليس لديهم أى خبرات تربوية أو خبرة فى المجال التعليمى وللإنصاف بعض المعلمين ولكن بعضهم دون المستوى"

- ناهيك عن مشاكل المراجعين والكل يعلمها وخاصة عند زيارتهم لاعتماد المدارس.

- التدريبات التى تنفذها الهيئة لإعداد المراجعين الخارجين تدريب نظرى يفتقر إلى الواقعية عند التطبيق وغالبية المراجعين ليسوا تكنوقراط "غير متخصصين يعوزهم الجانب التربوى الفنى"

- التغير الدائم والمستفز للممارسات كل عدة شهور "تطوير أداء غير منظم" يسبب إرباك وعدم استقرار لفرق الجودة بالمدارس والإدارات والمديريات والوزارة.

- لا يوجد مصداقية أو شفافية فى اعتماد المؤسسات التعليمية "حيث تعلن عدم اعتماد المؤسسة ثم بعد ذلك تعلن إرجاء أو استكمال ثم بعد ذلك اعتماد لأسباب الكل يعلمها".

- حدث اعتماد بعض المؤسسات وهى لا تستحق الاعتماد والجميع يعلم ذلك.

- حدث عدم اعتماد لبعض المؤسسات فى بعض الإدارات وهى تستحق الاعتماد مما أدى إلى عزوف المؤسسات التعليمية للتقدم للاعتماد وأحدث تثبيط للهمم وانتشر فكر عدم مصداقية الهيئة.

- لا يوجد أدنى تنسيق بين الهيئة القومية وفرق الجودة فى الوزارة أو المديريات والإدارات.

- الهيئة تعمل بمعزل عن المجتمع المصرى على أنهم من عالم آخر ولا تتفهم ولا تتفق مع المعوقات التى تكون خارج إمكانيات المؤسسات التعليمية.

- لا تعلن الهيئة عن الممارسات الحاكمة وكأنها تريد انكسار المؤسسات التعليمية "هى عملية تحدى مع المؤسسات التعليمية بل مع الأمة المصرية".

- كم الأموال التى تكليفاتها لإنشاء الهيئة ولاعتماد بعض المدارس كانت كفيلة لتطوير وجودة العديد من المؤسسات التعليمية على مستوى جميع الإدارات التعليمية معظم التقارير التى تصدرها الهيئة يوجد بها العديد من التناقضات.

- الإهدار للمال العام على مرجعى الهيئة حيث الإقامة فى أفخر الفنادق وأحسن المأكولات بالإضافة إلى مبلغ خيالى من الأموال لكل فريق المراجعة فى الوقت التى تعانى فيه فرق الجودة بالوزارة والمديريات والإدارات الأمرين حيث بدل المبيت 7.5جنيه والمبيت فى استراحات غير آدمية وتأكل المتيسر وتقول ربنا يدمها نعمة طالما نعمل فى خدمة مصرنا الغالية وشعب مصر العظيم.

- لابد من التركيز على الفاعلية التعليمية ونواتج التعلم حتى لو كان التعليم والتعلم تحت شجرة "أين الهيئة القومية من ذلك؟"

- بعض قرارات الهيئة تفتقر إلى لغة الحوار والديمقراطية وإن مصرنا الغالية تتغير بعد ثورة 25 يناير2011 لابد أن تتوافق مع التغيرات فى المجتمع المصرى "الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية".

- ما زالت وثائق الهيئة تجريبية وتخضع للتجريب والتعديل.

- عدم الالتزام من جانب الهيئة القومية بتنفيذ بعض المواد فى قانون 82 لسنة 2006 مثل المادة 3 رقم 2 والتى تنص على :

* التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من معايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشاداً بالمعايير الدولية وبما لا يتعاض مع هوية الأمة.

* مادة 4 رقم 9 والتى تنص على:

مراجعة وتطوير المعايير القياسية ومؤشرات قياس عناصر جودة التعليم بالتنسيق مع جميع الجهات صحبة المصلحة والمستفيدين من الخدمة التعليمية.

* مادة 10 والتى تنص على:

تلتزم الهيئة بأخطار المؤسسة كتابة خلال 9 أشهر من تقديم المؤسسة للطلب المستوفى وتقدم نسخة إلى الوزارات والجهات الحكومية المختصة.

* تمنح شهادة الاعتماد خلال 60 يوما من تاريخ الإخطار الكتابى.

* عدم وجود تنسيق بين الهيئة والوزارة حسب قانون 82 لسنة 1996 مادة 17 - رقم 9

* تقوم الهيئة بالتعديل فى الوثائق وتطبيقها دون إعطاء فترة انتقالية تسمح للمدرسة بتجهيز نفسها لزيارة الهيئة.

* بعض اشتراطات الهيئة للمدارس لا يناسب واقع أغلب مدارسنا.

* بعض المراجعين بالهيئة فى حاجة إلى تنمية مهنية وخصوصاً غير التربويين

* هل استطاعت الهيئة القومية للجودة والاعتماد أن تقترح الحلول للمشاكل المتراكمة "الدروس الخصوصية - الأمية فى المؤسسات التعليمية والمجتمع - الانحدار الأخلاقى والثقافى فى المجتمع - تطوير التعليم الثانوى العام ليواكب العالمية - تطوير التعليم الفنى طبقا لاحتياجات سوق العمل - عزوف الطلاب عن الدراسات العلمية والإقبال المتزايد على الأقسام الأدبية - العمل على زيادة الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال - المدرسة الجاذبة للطلاب - المدرسة القادرة أن تخرج جيلا من العلماء.

وبناء على ما تقدم فنحن نطالب بأحد الأمرين:-

أولا: تعديل مسار الهيئة لتحقيق ما يصبوا إليه المجتمع المصرى فى نهضة وتقدم الأمة المصرية.

ثانيا: إنشاء وحدة الاعتماد للمؤسسات التعليمية لاعتمادها "غير وحدة الجودة المنوط بها تهيئة المؤسسات التعليمية للجودة والاعتماد لأن مقدم الخدمة لا يقيمها" على أن تكون وحدة مستقلة تحت إشراف الوزير سيصبح فرق المراجعة 27 فريق بـ27 مديرية "فمثلا فريق القليوبية يعتمد سوهاج وهكذا"

ثالثا: استثمار شبكة الفيديو كونفرانس على أن يخصص يوم كل شهر لمكتب الجودة لدعم وتفعيل

ممارسات الجودة فى جميع المؤسسات التعليمية.

وفى النهاية من لم يبحث عن هويته ويسعى لرصد واقع ما يعايشه ويطرح حلولا تتناسب مع ذلك الواقع فلا يحق له أن ينتمى لمصر ولا لشعب مصر العظيم.